

كلمة التحرير

... والعود أحمد

بعد انقطاع قسري امتد عدة شهور، هاهي نشرة "تعليم حر" تعاود الصدور مرة أخرى، لنواصل بها معاً الطريق التي بدأناها عندما خطونا خطوتنا الأولى بها، ومعها.

لقد صدر من هذه النشرة في مرحلتها الأولى عشرة أعداد، وهذا هو العدد التسلسلي الحادي عشر منها نضعه اليوم بين أيدي القراء الأعزاء، مُفْتَتِحاً لمرحلة، وإن كانت جديدة، إلا أنها امتداد طبيعي للتجربة ذاتها.

إن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، والذي سعى لتجديد التعاون مع ممثلية مملكة أيرلندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية لإعادة إحياء هذه التجربة، إنما انطلق في هذا المسعى من رؤيته لأهمية هذه التجربة والنتائج التي حققتها في مرحلتها الأولى، وضرورة الاستمرار بها، وبخاصة أن موضوع التعليم لدى الشعب الفلسطيني، بكافة فئاته وشرائحه الاجتماعية، يولى أهمية خاصة، وأن قطاع التعليم بحاجة إلى تحديث ليوكب حاجة الفلسطينيين، شعباً وأفراداً. هذا، فضلاً عن الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها هذا القطاع على أيدي قوات الاحتلال العسكري الإسرائيلي.

إن الأسس التي قام عليها مشروع "مناصرة الحقوق التعليمية في فلسطين"؛ وهذه النشرة جزء منه، لا زالت هي نفس الأسس. كما أن فلسفة عمل المركز القائمة على مبدأ المشاركة لا زالت هي نفسها. لذا فإننا، ونحن نجدد الخوض في هذه التجربة، نجدد أيضاً الدعوة لمن يهمه الأمر للإسهام برأي، أو ملاحظة، أو نصيحة، وستكون جميعها موضع اهتمامنا، بالمركز، وفي هيئة التحرير.

بالتعاون مع الممثلة الأيرلندية في فلسطين

In cooperation with Irish Representative Office

المحتويات

- ✕ الحق في التعليم بين الواقع والطموح
- ✕ انتخاب مجلس طلبة جديد في جامعة النجاح
- ✕ مدرسه وموظفه وكالة الغوث يعلنون الاضراب المطلبي المفتوح
- ✕ العنف في المؤسسات التعليمية الفلسطينية
- ✕ صدور العدد السابع من مجلة (تسامح)
- ✕ نشطات مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان
- ✕ المدارس...هدف إسرائيلي واضح أثناء الاجتياح
- ✕ معاناة طلبة قطاع غزة الدارسين في الخارج
- ✕ مركز رام الله يدين جريمة قتل المعيد الجامعي ياسر المدهون في جامعة الأزهر
- ✕ مسهولة الأسرة... و ضعف التحصيل



هيئة التحرير

سميح محسن
علي خليل حمد
علياء العسالي
بدوية السامري
زياد عثمان

الآراء الواردة في المقالات لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز



نشرة متخصصة
يصدرها مركز
رام الله لدراسات
حقوق الإنسان
تعنى بالحقوق
التعليمية في
فلسطين

الوطنية الفلسطينية، والذي يعود جزء من أسباب نشوئه إلى العدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني ومؤسساته كافة، لا تزال هناك عشرات الملفات بحاجة للبحث والتنقيب، سواء ما يتعلق بالعملية التعليمية نفسها، أو ما يتعلق بإدارة هذه العملية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، إن المناهج التعليمية، رغم "فلسفة" معظمها "وتحديثه زمنياً" لا زالت بحاجة إلى تحديث حقيقي يراعي المنجزات الحضارية العالمية، والمفهوم الحقيقي للحدثة، بوجهيها المادي والروحي، مع مراعاة الضرورة والحاجة الفلسطينيتين بشكل واقعي وليس بشكل اعتباطي، أو مصلحي ضيق. كما إن عملية إدارة المؤسسة التعليمية نفسها بحاجة إلى تحديث، فضلاً عن تحديث فلسفة التعليم نفسها. إن نظرة خاطفة إلى واقع الجامعات الفلسطينية، وبخاصة أثناء انتخابات مجالس الطلبة، يقرب الصورة تماماً، فهؤلاء الطلبة قبل أن يأتوا من أحزاب وتنظيمات فلسطينية أتوا من مدارس مدارج معظمها من قبل وزارة التربية والتعليم العالي، وجهازها الإداري ونظامها التعليمي. ولنا في تجربة الدعاية الانتخابية لمجلس طلبة جامعة النجاح الوطنية هذا العام، وما حملته بيانات بعض الكتل الطلابية من لغة واتهامات قاسية للكتل الأخرى المنافسة لها خير مثال على الخلل الموجود داخل النظام التعليمي التربوي الفلسطيني.

لتلك الأسباب مجتمعة، ولغيرها، ارتأى مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان ضرورة العمل بين الطلبة أنفسهم، ومن خلال عدة محاور، تصب جميع روافدها في نهاية المطاف في بحر واحد، وكان مشروع مناصرة الحقوق التعليمية وهذه النشرة أحد تلك الروافد. وعلى هذا الصعيد، عمل المركز، في المرحلة الأولى من المشروع، على تنظيم عشرات جلسات التدريب في المدارس والجامعات الفلسطينية حول مفاهيم ومعايير حقوق الإنسان المتعارف عليها دولياً، بشكل عام، والحقوق التعليمية ودمقرطة التعليم في فلسطين، بشكل خاص. كما وأثار من خلال هذه النشرة العديد من القضايا التي تمس العملية التعليمية في بلادنا من زوايا عديدة، وحاول

عندما أطلق مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان مشروع مناصرة الحقوق التعليمية" بداية النصف الثاني من العام ٢٠٠٣، واستمر المشروع عاماً كاملاً انتهى أواسط عام ٢٠٠٤، كان المركز يؤمن بضرورة العمل على إرساء مفاهيم وقواعد "دمقرطة التعليم" في فلسطين. لقد انطلق المركز في حينه بتنفيذ هذا المشروع، بالتعاون مع ممثلية مملكة إيرلندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، بعد قراءته المعمقة لواقع التعليم في بلادنا، سواء التعليم الأساسي، أو الجامعي، ومن جوانبه المختلفة. وانطلق كذلك من رؤيته للانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها قطاع التعليم على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي، حيث أوقع هذا الاحتلال ظلماً تاريخياً على قطاع التعليم في فلسطين، ولا يزال يعمل على المساس بهذا القطاع، ومن جوانب مختلفة. إلا أن المركز كان أيضاً مسلحاً بتجارب سابقة في هذا المضمار، مما ساعد على إثراء تجربته هذه، والسعي على تجديدها، والسير بها قدماً إلى الأمام.

وإن كنا لا نظن إن هناك إضافة ستكون عند استعراض الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين التعليمية في الشهور القليلة الماضية، لكن لا يضير التذكير بعناوينها. فمنذ التوقف القسري لمشروع مناصرة الحقوق التعليمية، تعرضت عشرات المدارس الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة للعدوان المباشر. وألحق هذا العدوان خسائر بشرية في صفوف الطلبة، حيث استشهد وجرح عدد منهم وهم على مقاعد الدراسة، أو أثناء ذهابهم إلى مدارسهم، أو عودتهم منها إلى منازلهم. وتعطلت الدراسة في مدارس العديد من المحافظات بسبب اجتياحها من

قبل قوات الاحتلال. وألحقت أعمال القصف العمد أضراراً مادية جسيمة في العديد من مباني ومنتشآت المدارس. وقبل صدور هذا العدد بأيام، عاد رئيس الحكومة الإسرائيلية، أريئيل شارون يطالب السلطة الوطنية الفلسطينية بوقف "التحريض في وسائل الإعلام، وفي الكتب المدرسية"!! وهذا الموضوع كنا تناولناه في أحد أعداد النشرة عام ٢٠٠٣.

وفلسطينياً، وعلى الرغم من الوضع غير المستقر للسلطة

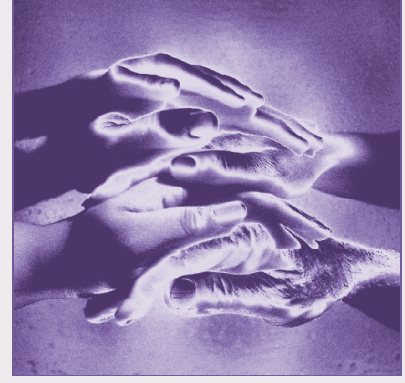
الفلسطينية"؛ والذي سيجري تنفيذه في خمس جامعات فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ينطلق مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان في عمله من فلسفة التعاون مع الجهات والمجموعات التي عمل، ويعمل معها. وتقوم هذه الفلسفة على مبدأ المشاركة في تبادل المعرفة والخبرات، التي أساسها مبدأ الاحترام المتبادل، لذا فإن المركز، وكما أكد في مناسبات عديدة، يجدد التأكيد على إنه أبعد ما يكون عن القيام بدور المعلم للآخرين، أو إنه يحاول فرض آرائه عليهم. إن دوره كان، ولا يزال، يتلخص في تقديم خبراته العلمية، ومهاراته العملية، وتعريف المشاركين في نشاطاته بالمنظومة المعرفية لحقوق الإنسان، وتقديم تلك المعارف بطريقة حيادية.

من هنا، وعلى قاعدة المشاركة، فإن المركز، وهيئة تحرير النشرة، يجددان الدعوة للمعنيين بقطاع التعليم في بلادنا، من مؤسسات وأفراد، للإسهام والكتابة للنشرة، ويرحبان بأي مساهمة ترد إليهما، أو أي رأي في مجال قضايا وحقوق التعليم، ويعدان بأن تكون موضع اهتمام بالغ. كما ويوجهان الدعوة إلى المؤسسات التعليمية، والكتل والمجموعات الطلابية، والأفراد الذين تتعرض حقوقهم التعليمية لأي انتهاك، ومن أي جهة كانت، بالتوجه إلى المركز، وطلب المساعدة منه، سواء كانت استشارية أو قانونية، والمركز على استعداد تام لتابعته لدى الجهات المختصة.

إن هذه التجربة ستكون أكثر ثراءً كلما ازداد عدد المتضفين حولها، ونعدُّ مرة أخرى أن تكون منبراً للدفاع عن الحق في التعليم، وأن تكون صوتاً لهذا الحق.

هيئة التحرير



تقديم رؤى في كل قضية من القضايا المطروحة، فضلاً عن تعهده بمتابعة الشكاوى التي ترد إليه من أشخاص، أو مجموعات، تعرضت حقوقهم التعليمية لأي انتهاك، لدى الجهات المعنية.

إن المركز يدرك تماماً حجم العضلات التي يواجهها قطاع التعليم في الأراضي الفلسطينية، وللمركز القدرة على قراءة واقع التعليم في البلاد وتحليل أسبابه. فضلاً عن اكتسابه تجربة إضافية خلال عمله المباشر في قضايا التعليم والحريات الأكاديمية، بدءاً من إصداره دراسة "المعلمون الفلسطينيون .. واقع وآفاق" و"الحق في التعليم .. المفهوم والتجربة الفلسطينية" عام ٢٠٠٠، ومروراً في المؤتمر الذي عقده بتاريخ ٢٠٠١/١٢/١١ حول "فلسفة التعليم الديني العالي في فلسطين" بالتعاون مع كلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية، وتنفيذ مشروع دراسة حول مناهج التعليم الديني العالي في الجامعات الفلسطينية من منظور حقوق الإنسان، وإصدار ثلاث دراسات تصب تجاه تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأكاديمية عام ٢٠٠٢، الأولى بعنوان "حقوق الإنسان في مناهج التعليم الديني العالي في فلسطين"، والثانية بعنوان "في التعليم الديني العالي وحقوق الإنسان"، والثالثة بعنوان "الحريات الأكاديمية في فلسطين"؛ والعمل في مشروع "حوار الطلبة" وثقافة التسامح والشباب؛ وصولاً إلى تجربته في مشروع مناصرة الحقوق التعليمية، وإصدار عشرة أعداد من نشرة "تعليم حر" عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، والشروع هذه الأيام بإعادة العمل في المشروع المذكور وإصدار هذه النشرة. والشروع أيضاً بتنفيذ مشروع "الديمقراطية والإدارة السليمة في مؤسسات التعليم

صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٨ وذلك في المادة السادسة والعشرين التي نصت على أنه: "لكل شخص الحق في التعلم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم الأولي إلزامياً، وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة. يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملاً، وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية، وإلى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. للاباء الحق الأول في اختيار نوعية تربية أبنائهم."

أما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فنص في المادة ١٣ على أنه: "تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في التربية والتعليم، وهي متفقة على وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها وإلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهي متفقة كذلك على وجوب استهداف التربية والتعليم تمكين كل شخص من الإسهام بدور نافع في مجتمع حر، وتوثيق أو أصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم ومختلف الفئات السكانية أو الإثنية أو الدينية، ودعم الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل صيانة السلم. وتقر الدول الأطراف في هذا العهد بأن ضمان الممارسة التامة لهذا الحق يتطلب: أ. جعل التعليم الابتدائي إلزامياً وإتاحته مجاناً للجميع. ب. تعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه، بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني، وجعله متاحاً للجميع بكافة الوسائل المناسبة، ولاسيما بالأخذ تدريجياً بمجانبة التعليم. ج. جعل التعليم العالي متاحاً للجميع على قدم المساواة، تبعاً للكفاءة، بكافة الوسائل المناسبة ولاسيما بالأخذ تدريجياً بمجانبة التعليم. د. تشجيع التربية الأساسية أو تكثيفها، إلى أبعد مدى ممكن، من أجل الأشخاص الذين لم يتلقوا أو لم يستكملوا الدراسة الابتدائية. هـ. العمل بنشاط على إنماء شبكة مدرسية على جميع المستويات، وإنشاء نظام واف بالغرض، ومواصلة تحسين الأوضاع المادية للعاملين في التدريس. تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام حرية الآباء، أو الأوصياء عند وجودهم، في اختيار مدارس لأولادهم غير المدارس الحكومية، شريطة تقيد المدارس المختارة بمعايير التعليم الدنيا التي قد تفرضها أو تقرها الدولة، ويتأمن تربية أولئك الأولاد دينياً وخلقياً وفقاً لقناعاتهم الخاصة. ليس في أي من أحكام هذه المادة ما يجوز تأويله على نحو يفيد مساسه بحرية الأفراد والهيئات في إنشاء وإدارة مؤسسات تعليمية، شريطة التقيد دائماً بالمبادئ المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة ورهنأ بخضوع التعليم الذي توفره هذه المؤسسات لما قد تفرضه الدولة من معايير دنيا".

تعتبر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الحقوق التي يغلب عليها الطابع الجماعي، والتي يمكن رصد انتهاكاتها على مستوى المجتمع والفرد على حد سواء. في الواقع الفلسطيني كانت هذه الحقوق مغيبية في ظل الاحتلال الإسرائيلي الذي لم يحترم التزاماته كقوة محتلة حسب اتفاقيات جنيف الرابعة، وعات فساداً في شتى مجالات الحياة؛ إلا أن مؤسسات حقوق الإنسان المختلفة ركزت في رصدها لهذه الانتهاكات على الحقوق السياسية والمدنية، بحكم الاحتكاك اليومي والمستمر مع الاحتلال. وظل رصد انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية محدوداً، وموسمياً، ومرتبباً بدرجة كبيرة بالانتهاكات الأخرى التي تتعلق بحرية التنقل وحرية الرأي والتعبير وغيرها. ومع تكون أول سلطة وطنية في الأراضي الفلسطينية وبيدات تشكل أجهزة رسمية ممثلة في الوزارات والمجلس التشريعي، بات واضحاً أن هناك الكثير من المهمات التي على هذه الأجسام الناشئة أن تنفذها، ولعل أهمها جميعاً المهمات التي تمس واقع حياة الناس اليومية؛ ومن هنا برزت أهمية ملائمة المعايير التي تضعها الأجهزة الناشئة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتحديد ما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي كانت مهمة لفترات طويلة أثناء الاحتلال، والتي تتطلب بطبيعتها التزاماً من الأجهزة الرسمية وتكلفة عالية تزيد على طاقة هذه الأجهزة.

ويعتبر الحق في التعليم من الحقوق الأساسية التي كفلتها جميع المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية؛ وقد وردت في ذلك عدة مواد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وغيرها من مصادر القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان.

ولعل أهمية الحق في التعليم تكمن في دور الحق في التعليم في تمكين وتقوية الحقوق الأخرى، فبغير التعليم الكافي والمناسب لا يستطيع الإنسان أن يعرف حقوقه الأخرى، ولا أن يميز حالات انتهاك حقوق الإنسان، ولا يمكنه أن يدافع عن تلك الحقوق، هذا بجانب خصوصية مهمة للحق في التعليم تتبج للشخص، أو أولياء أمره الحرية في اختيار نوع التعليم الذي يلائمه، وتتبع للأفراد والجماعات إنشاء مؤسسات تعليمية خاصة تتوافق مع توجهاتهم الدينية والفكرية على أن تخضع لمعايير دنيا من الرقابة والمتابعة من قبل أجهزة الدولة. هذه القضايا جعلت من الحق في التعليم موضوعاً عاماً وخاصاً في آن واحد، وجعلت من أمر رصد مؤشرات الحق في التعليم أمراً حساساً وبالغ الأهمية لأنه ينظر للخاص العام، ويرصد الالتزامات الرسمية في ظل وجود خيارات شخصية.

ورد الحق في التعليم في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي

أولاً: مسودة الدستور الفلسطيني:

على الرغم من أن الدستور الفلسطيني مازال حتى الآن قيد الإعداد والمداولات إلا أن أهمية الدستور القانونية والتشريعية تجعل من الضروري الاهتمام بما ينص عليه في جميع مجالات الحياة، وعلى الرغم من الوتيرة المتسارعة لتعديل النصوص إلا أن جميع المسودات احتوت على نصوص تؤكد احترام الحق في التعليم. وعلى الرغم من أن هذه المواد تقدم الحد الأدنى المتعارف عليه دولياً فيما يتعلق بحقوق الإنسان، إلا أن هناك الكثير من الإشكاليات التي يمكن مناقشتها وخصوصاً أن الدستور سيُطرح للاستفتاء العام ويصبح من الصعب تغيير بنوده لاحقاً، أهم هذه الملاحظات هي عدم وضوح بعض المصطلحات، مثل: "تكفل الدولة التعليم حتى المرحلة الثانوية" فمن غير الواضح ماذا تعني هذه الكفالة وهل هي ضمانات تقدم بتوفير العدد الكافي من المقاعد، أم التسهيلات للفقراء والمحرومين، أم محاسبة الأهل الذين يمنعون أبناءهم من التعليم الثانوي أو غيرها من الالتزامات.

وعلى الرغم من أن النص يحدد أن التعليم إلزامي إلا أنه لا يذكر إن كان مجانياً، ولا يحدد أي شكل من الرقابة أو العقوبة لعدم الالتزام بالإلزامية التعليم، ولا ينص صراحة على ضرورة تنظيم هذه الأمور في قانون خاص بالتربية والتعليم. هذا الغموض ورد أيضاً في وضع شرط لتقييد التعليم الخاص فيما "لا يخل بالنظام أو الآداب العامين، أو يمس بحرية الأديان السماوية": وضع النص بهذه العمومية يترك مجالاً واسعاً للتأويل في ماهية النظام والآداب العامة، ومدى حرية التعليم الخاص، ومن الملاحظ أيضاً أن نصوص الدستور تذكر الحد الأدنى من المطلوب من السلطة تجاه توفير الحق في التعليم بحكم قراءة الواقع ومحاولة تخفيف الالتزامات، وليس بالطموح إلى التغيير ورفع سقف الإمكانيات القانونية والتشريعية، كما أن هناك تحديداً للطلبة الذين يمكنهم الحصول على مساعدات، وتتعلق هذه بالتفوق مع عدم ذكر أي شيء يتعلق بالفقراء، أو ذوي الحاجات الخاصة، أو النساء اللواتي يحتجن لدعم في مجالات التعليم المختلفة.

ثانياً: القانون الأساسي:

ينص القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية في المادة ٢٤ على أن: "التعليم حق لكل مواطن، وإلزامي حتى نهاية المرحلة الأساسية على الأقل ومجاني في المدارس والمعاهد والمؤسسات العامة. تشرف السلطة الوطنية على التعليم كله وفي جميع مراحلها ومؤسساته وتعمل على رفع مستواه. يكفل القانون استقلالية الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي، ويضمن حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والثقافي والفني، وتعمل السلطة الوطنية على تشجيعها وإعانتها. تلتزم المدارس والمؤسسات التعليمية الخاصة بالمنهج التي تعتمدها السلطة الوطنية وتخضع لإشرافها".

وقد جاء نص القانون الأساسي متقدماً على نص مسودة الدستور تحديداً فيما يتعلق بمجانية التعليم الأساسي في المؤسسات العامة.

ثالثاً: قانون التعليم العالي:

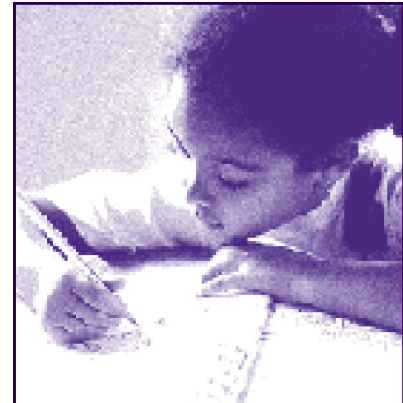
ينص قانون التعليم العالي الفلسطيني في المادة رقم ٢ على أن "التعليم العالي حق لكل مواطن تتوافر فيه الشروط العلمية والموضوعية المحددة في هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه" وهو بذلك يتفق مع المعاهدات والمواثيق الدولية، مع وضع شروط الأهلية والموضوعية في مرحلة التعليم العالي.

كما ورد ذكر الحق في التعليم في الكثير من المواثيق والعهد الدولية المعترف بها مثل اتفاقية حقوق الطفل في المادة ٢٨ وفي المادة ٢٣ التي تتعلق بحقوق الطفل المعاق. كما ورد أيضاً في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المادة رقم ١٠ التي تؤكد على ضرورة التساوي في المناهج الدراسية، وفي الامتحانات، وفي مستويات مؤهلات المدرسين، وفي نوعية المرافق والمعدات الدراسية؛ والقضاء على أي مفهوم نمطي عن دور المرأة ودور الرجل في جميع مراحل التعليم بجميع أشكاله، عن طريق تشجيع التعليم المختلط وغيره من أنواع التعليم التي تساعد في تحقيق هذا الهدف، ولاسيما عن طريق تنقيح كتب الدراسة والبرامج المدرسية وتكييف أساليب التعليم، والتساوي في فرص الحصول على المنح والإعانات الدراسية الأخرى".

مما سبق نلاحظ أن أهم القضايا التي وردت في النصوص الدولية هي: ١. إلزامية ومجانية التعليم الأساسي. ٢. إزالة أي نوع من التمييز في الوصول للتعليم على أساس الدين أو الجنس أو اللون أو العرق أو الإعاقة. ٣. جعل التعليم العالي ممكناً بقدر من العدالة والمساواة. ٤. نوعية تعليم جيد تلائم روح العصر وتراعي معايير حقوق الإنسان ومبادئ العدل والسلام. ٥. حرية أولياء الأمور في اختيار نوعية التعليم التي تلائم أبناءهم.

الواقع الفلسطيني من ناحية قانونية:

يطمح المجتمع الفلسطيني إلى الوصول لقانون عصري يتلاءم مع روح العصر ومع المعايير المعترف بها عالمياً في حقوق الإنسان، إلا إنه لا يتوافر حتى الآن قانون فلسطيني للتربية والتعليم؛ ومازال يتم تنظيم قطاع التربية والتعليم وفق القانون الأردني لعام ١٩٦٤، مع ما يعنيه هذا الأمر من إشكاليات تتعلق بقدم القانون وعدم تبني التعديلات والأنظمة التي تمت عليه وأنه وضع لمجتمع آخر غير المجتمع الفلسطيني، يتم الحديث في أروقة المجلس التشريعي عن الإعداد لمسودة مشروع قانون للتربية والتعليم الذي نأمل أن يراعي المعايير المتعارف عليها دولياً، والتي سبق ذكرها؛ إلا أن بعض جوانب الحق في التعليم تمت تغطيتها في قوانين مختلفة منها القانون الأساسي وقانون التعليم العالي ومسودة الدستور الفلسطيني.



ان هذه الانتخابات ستفرز الجسم التمثيلي الذي يعبر عن جموع الطلبة ومصالحهم النقابية والمطلبية والتعليمية طيلة عام كامل. ولكن وإلى جانب هذه الإيجابيات ، برزت على السطح مظاهر سلبية شوشت على المضمون الديمقراطي للعملية الانتخابية ، فالحملة الانتخابية التي اتسمت بالتنافس الشديد والإثارة بين مختلف الكتل الطلابية ، ذهبت في خطابها المعلن إلى ما هو أبعد من حدود الجامعة والقضايا الطلابية التي يجب أن تشكل موضع الإهتمام الأساس لهذه الكتل ، وهذا الأمر ليس جديداً ، حيث تبدو الكتل الطلابية مشدودة إلى القضايا السياسية التي تشكل إهتمام أحزابها وقضاياها على حساب البعد المطلبى التمثيلي الديمقراطي المتعلق بالطلاب وقضاياهم ومشاكلهم وهمومهم ، والتي لا تأتي عليها برامج وبيانات الكتل إلا لماماً ، فيما القضايا السياسية الخلافية تشكل الأساس الذي يتم التنافس من على قاعدته . صحيح أن القضايا الطلابية لا يمكن فصلها عن سياقها الموضوعي واهتماماتها السياسية ، وهذا ليس مطلوباً أصلاً ، ولكن

جرت في جامعة النجاح الوطنية في مدينة نابلس يوم ٢٩/١١/٢٠٠٤ انتخابات طلابية لاختيار مجلس طلبة جديد ، وقد تنافس في هذه الانتخابات ست كتل طلابية هي : كتلة الشبيبة الطلابية ، الكتلة الإسلامية ، كتلة جبهة العمل الطلابية، كتلة الوحدة الطلابية ، كتلة الجماعة الإسلامية وكتلة الاتحاد الطلابية/ للمئ مقاعد المجلس والبالغة ٨١ مقعداً. وبحسب دستور المجلس المقر فإن الكتلة الطلابية التي تستطيع بمفردها أو بتحالفاتها الحصول على الأغلبية البسيطة (٥١٪) ستفوز برئاسة المجلس. لجنة الانتخابات التي أشرفت على الانتخابات في الجامعة، أعلنت النتائج في مساء ذات اليوم ، والتي جاءت على النحو التالي: كتلة الشبيبة الطلابية حصلت على ٣٨ مقعداً ، تلاها الكتلة الإسلامية وحصلت على ٣٦ مقعداً ، ثم كتلة جبهة العمل الطلابي وحصلت على ٣ مقاعد ، تلاها كتلتا الجماعة الإسلامية والوحدة الطلابية اللتان حصلت كل منهما على مقعدين ، فيما لم يحالف الحظ كتلة الاتحاد الطلابية لعدم حصولها على نسبة الحسم والمقدرة



انتخاب مجلس طلبة جديد في جامعة النجاح

الصحيح أن مشروعية وجود أجسام طلابية منظمة والفلسفة التي تقف وراءها لا تنبع من الشأن السياسي بإعتباره الأساس ، فهذا شأن الأحزاب لا الكتل الطلابية أو مجلس الطلبة ، الأمر الذي يتطلب من الكتل الطلابية وممثليها في مجلس الطلبة أفراد المساحة الرئيسية من اهتماماتها وبرامجها باتجاه الطلاب وقضاياهم وهمومهم وكل ما يتعلق بتطوير حقوقهم التعليمية والمعرفية والنشاطية ، دون ان تلغي بطبيعة الحال الاهتمام الوطني بإعتباره الناظم العام لمختلف الأطر الطلابية.

والملاحظة الثانية التي تستوقف المراقب للحملة الانتخابية الحالية، ما تضمنته بيانات كتلتي الشبيبة والكتلة الإسلامية من مواقف حادة وعبارات تتجاوز حق التعبير وإبداء الرأي وإظهار الأفضليات بطريقة مقنعة لكل كتلة ، وحسب البيانات التي توافرت لدينا والتي لا يتسع الحيز هنا لإيرادها ، حملت اتهامات طالت قيادات سياسية ودخلت في اتهامات وصلت حد التخوين ، والفساد المالي وسوء الائتمان وشراء ذمم الطلاب ، ومثل هذه الاتهامات في الوقت الذي تعكس فيه حالة من عدم التسامح والانضباط لمحددات التنافس الديمقراطي النزيه ، فإنها في مطلق الأحوال لا تخدم الأهداف والتوجهات الديمقراطية التي يجب ان تسود ساحة العمل الطلابي ، عدا عن انها ستغص الأجواء وشحنها بالتوتر في وقت يتطلب فيه توفير أجواء صحية ونقية تسمح لمختلف الأطراف الطلابية أن تنافس على أساس البرنامج والأفضليات التي تقدمها للطلبة قبل أي شيء آخر ، بما فيها القضايا المصلحية التي وإن كانت حاضرة ، فيجب أن يتم التعامل معها بمفهوم مختلف يتجاوز البعد الفتوي ، ويتم على أساس معايير موضوعية ونظامية تتوافق عليها مختلف الكتل الطلابية بغض النظر إن كان ذلك سيحقق كسبا خاصاً أم لا ، فهذا أضمن وأكثر إنصافاً ومصداقية

ب ١٣٣ صوتاً للمقعد الواحد. وبقراءة النتائج المتحققة فإن كتلة الشبيبة الطلابية تكون قد حققت تقدماً ملحوظاً في هذه الانتخابات قياساً بالانتخابات الماضية التي تمت قبل عامين ، حيث استطاعت أن ترفع تمثيلها من ٢٨ مقعداً إلى ٣٨ مقعداً، فيما تراجعت الكتلة الإسلامية ب ١٢ مقعداً بعد أن كانت ، قد تصدرت كافة الكتل الطلابية وحصدت في الدورة الماضية لانتخابات مجلس الطلبة على ٤٨ مقعداً ، أما بقية الكتل الأخرى فقد حافظت على وزنها مع تقدم طفيف هنا وتراجع هناك ، لكنها في السياق العام بقيت في إطار التوقعات. وفي ضوء النتائج المعلنه، فقد بات من المرجح ان، تنجح كتلة الشبيبة الطلابية في الحصول على رئاسة المجلس ، حيث تحتاج الى ٣ مقاعد لكي تحصل على الأغلبية ، ولكن هذا الترشيح لا يلغي وجود فرصة للكتلة الإسلامية للتشكيل والحصول على الرئاسة من خلال التحالف مع الكتل الطلابية الأخرى.

ديمقراطية ولكن!!

من حيث المبدأ ، فإن إجراء الانتخابات في جامعة النجاح الوطنية لاختيار مجلس طلبة جديد، يعد إنجازاً واستجابة لاستحقاق دستوري ، وتجديداً لهيئة طلابية تمثيلية بشكل ديمقراطي ، وهذا الاستحقاق يمثل في منحاه العام تكريسا للمنهج الديمقراطي والحياة الديمقراطية في الجامعة التي تعد من أكبر الجامعات الفلسطينية. كذلك يسجل ايجابية في هذه الانتخابات أنها تمت في جو من الهدوء وعدم وجود تجاوزات او احتكاكات وله تقدم اية طعون حول نظامية العملية الانتخابية ، إضافة لذلك فإن الإقبال الجيد على الانتخابات وتجاوز نسبة المشاركة ال ٨٥٪ هو مؤشر ايجابي على حجم المشاركة من قبل الطلاب، لا سيما

في جامعة الأزهر بيانا استنكر فيه الحادثة، مطالباً إدارة الجامعة ومجلس الأمناء والسلطة الوطنية الفلسطينية بأخذ دورهم ومسؤوليتهم والتحقيق في ملابسات الحادث وإلقاء القبض على الجناة، كما أعلن البيان إعلان الإضراب الشامل في الجامعة احتجاجاً على إدارة الجامعة ومجلس الأمناء " لعدم اضطلاعهما بمسؤولياتها سابقاً وحتى اللحظة" ومطالبة إدارة الجامعة إلى ان يفرض النظام والقانون فيها وأخيراً الإعلان ان نقابة العاملين في الجامعة ستبقى في حالة انعقاد دائم بغية المتابعة الميدانية وموافاة العاملين بما يستجد.

وفي مدينة نابلس ، بتاريخ 2004/12/30، أطلق مجهولون النار على عبد الناصر البدوي ، الطالب في جامعة القدس المفتوحة ومسؤول كتلة الشبيبة الطلابية ، وقد توفي الطالب المذكور ، ولا زالت ملابسات الحادث غير معروفة ، ومن هي الجهة التي وقفت وراء عملية الاغتيال ، وهل المسألة متعلقة بصراعات داخل الجامعة ام خارجها؟

شهد عدد من المؤسسات التعليمية في الآونة الأخيرة أعمال عنف ومصادمات بين الطلبة أنفسهم، وبينهم وبين الإدارات والمدرسين ، وهذه الأحداث المؤسفة ليست هي الأولى التي تشهدها هذه المؤسسات ، وهو ما يستدعي التوقف أمام هذه الحالة التي بات تكرارها وفي أكثر من مستوى ومحافظة مبعث قلق جدي على استتباب العملية التعليمية وعلى الأمان الشخصي والمدرسي على حد سواء.

في محافظة نابلس شهدت مدرسة الكندي في المدينة مصادمات بين الطلاب، تسببت في اثاره حالة من الفوضى في المدرسة إضافة الى إلحاق الخراب في ممتلكات المدرسة..

وبعدها بأيام تكررت الإشكالية بقيام طلاب إحدى المدارس بمهاجمة مقر مديرية التربية والتعليم / ما تسبب في إلحاق أضرار في المبنى والممتلكات العامة، وقد أصدرت لجنة التنسيق الفصائلي في مدينة نابلس بيانا بتاريخ 2004/10/28 استنكرت فيه الاعتداء معتبرة ان الاعتداء " ينم عن جهل وعدم وعي وسوء مسلك مرفوض لأنه يتنافى مع التقاليد والأعراف الوطنية" وعبرت اللجنة عن رفضها وإدانتها للتهديدات التي تلقاها مدير التربية والتعليم في المحافظة ، مطالبة الجهات المختصة توفير الحماية للمؤسسات التعليمية ومعاقبة العابثين بها حسب القانون."

وفي قطاع غزة ، بتاريخ 2004/10/25 قام مجلس الطلبة في جامعة القدس المفتوحة في خان يونس بتعليق الدراسة في الجامعة ، احتجاجاً على قرار إداري اتخذته إدارة الجامعة ، كما قام الطلبة بإغلاق الجامعة ومنعوا الموظفين وأعضاء الهيئة التدريسية من الدخول الو الوصول إليها فيما قام آخرون بإغلاق طريق صلاح الدين الرئيسية مما تسبب في عرقلة السير على الطريق العام .

وفي قطاع غزة أيضا، وفي جامعة الأزهر تم يوم 2004/11/27 قتل الأستاذ الجامعي ياسر مصطفى أحمد المدهون المحاضر في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية من خلال وضع عبوة ناسفة في مقعده ، وفي ضوء هذا الحادث أصدر مجلس اتحاد نقابات أساتذة وموظفي الجامعات الفلسطينية ونقابة العاملين

مدرسو وموظفو وكالة الغوث يعلنون الإضراب المطلب المفتوح

R C H R S

علياء الحسالي

القطاع التعليمي

يضم القطاع التعليمي في الوكالة أكثر من مئة ألف طالب في المدارس الأساسية، ويعاني هذا القطاع من إشكالات عديدة ، تفاقمت في السنوات الأخيرة ، فعدد المدارس في وكالة الغوث لا يتوافق مع النمو السكاني والزيادة الطبيعية في عدد الطلاب، وهو ما أدى بالنتيجة الى : ١- الاكتظاظ الشديد في الصفوف لمختلف المستويات. ٢- العمل بنظام الدوامين (صباحي ومسائي) وهذا النظام له انعكاسات سلبية كثيرة على المسيرة التعليمية والتحصيل العلمي، وهو مرهق للطلاب والمعلم. ٣- انتشار ظاهرة " الصف الدوار" حيث ينتقل الطالب خلال الدوام الى أكثر من غرفة صفية، وهذا النظام عدا عن انه يشتت الطالب ويتركه، فإنه يتنافى مع حق الطبيعي بالتمتع بغرفة صفية محددة يتلقى تعليمه الكامل فيها دون تنقل. ٤- اما بالنسبة للمدرسين والعاملين في قطاع التعليم في وكالة الغوث فعدا عن المطالب التي تقدم بها الاتحاد باسم كافة العاملين والموظفين فإن المدرسين يتم ربط درجاتهم بالمرحلة التي يعين عليها المدرس ، بغض النظر عن أي تحصيل علمي لاحق قد يحصل عليه المعلم في الوكالة اثناء خدمته ، وهذا بطبيعة الحال أدى الى تسرب الكفاءات العلمية من مدارس الوكالة وهو ما يؤدي بالنتيجة الى التأثير السلبي على مسيرة التعليم وسويته.

الإعلان عن التفاف واستئناف الدراسة:

في ٢٠٠٤/١١/١٩ توصل اتحاد العاملين في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين ومدير ادارة الوكالة في الضفة الغربية الى اتفاق بعد مفاوضات مطولة ، تم بموجبها الإعلان عن وفق الإضراب وعودة العاملين والمدرسين الى مزاولة عملهم، وحسب المدرس فتحي سمور عضو الاتحاد ، فإنه تم الاتفاق على العديد من النقاط من بينها ان يصبح راتب العامل في الوكالة هو كرواتب مؤسسات القدس وليس رواتب العاملين في السلطة الفلسطينية، كما اتفق على توحيد ساعات العمل بين العاملين ، وسيتم احتساب ٧٪ للموظف بدل المعاناة إن وجدت ، أما بالنسبة لموضوع التأمين الصحي فقد اتفق على إجراء بحث جدي من أجل منح العاملين التأمين الصحي وبما لا يتجاوز مدة الستة أشهر، كذلك وافقت إدارة الوكالة على تعويض العاملين عن رواتبهم خلال فترة الإضراب بما يتوافق مع ظروف الوكالة.

الخلاصة: إتحاد العاملين في الوكالة اعتبر الاتفاق الموقع بين الطرفين مرض ويحقق معظم مطالب العاملين، ولكن يجب ملاحظة أن الإضراب المطلب الذي أعلنه العاملون

في الوكالة كان من الممكن ان يدرس بطريقة أفضل حتى وان كان مشروعاً، لا سيما أن المخيمات الفلسطينية تعاني من أوضاع صحية وبيئية وتعليمية متردية، والإضراب المفتوح فاقم من هذه الحالة الى درجة كبيرة، مما زاد من معاناة المواطنين في المخيمات، لا سيما في القطاعين الصحي والتعليمي ، وتحديد أيام تعويض الطلاب لا يحل كل مشكلة الطلاب ، على اعتبار أن مشاكل القطاع التعليمي التابع للوكالة يعاني من نواقص كثيرة ، ولم تأت عليها مطالب الإتحاد ، وهو ما يعني أن يُدرج تحسين الظروف التعليمية لطلاب الوكالة على أجندة الاتحاد وعلى أجندة وزارة التربية والتعليم ، للضغط على إدارة وكالة الغوث لوضع خطة عمل خاصة بقطاع التعليم

أعلن اتحاد العاملين المحليين في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في الضفة الغربية يوم ١١/١٠/٢٠٠٤ الإضراب المفتوح، في المؤسسات التعليمية والخدمات والعمالية والصحية ، وشمل الإضراب نحو أربعة آلاف موظف يقدمون خدماتهم لنحو مليون لاجئ في مخيمات الضفة بما فيها القدس. أزمة وكالة الغوث مع العاملين والموظفين ، ليست جديدة، فهي إشكالية قديمة جديدة ، وتعود الى عقد الثمانينات من القرن الماضي ، وقد جاء الإضراب الاحتجاجي الذي أعلنه اتحاد العاملين في وكالة الغوث عام ١٩٩٦ تعبيرا عن هذه الأزمة ، حيث استمر الإضراب لمدة ٢٣ يوما، وقد تقدم الاتحاد في حينها بجملة من المطالب المحددة، لم يتحقق فيها شيء ، وخلال هذا الإضراب أعيد طرحها مجددا وتمثلت بالتالي: ١- العلاوات ٢- التأمين الصحي ٣- ربط الرواتب بجدول غلاء المعيشة وبشرط ان لا تكون السلطة الوطنية هي رب العمل المقارن. ٤- إعادة إجازة الأمومة الى ٧٠ يوما بدلا من ٦٠ يوما. ٥- الالتزام ب ٣٧ر٥ ساعة عمل للعاملين حسب القانون بدلا من ٤٢ ساعة عمل. ٦- دفع بدل المخاطرة والتي تقدر حسب القانون بألف دولار شهريا تصرف لموظفي الوكالة الأجانب في حين لا يتقاضى الموظف المحلي سوى ١٠٠ دولار بواقع أربع مرات منذ بداية الانتفاضة، وهناك وعد بمئة دولار أخرى.

وفي ضوء الإضراب المفتوح ووصول الأزمة بين اتحاد العاملين في الوكالة ومدير عمليات الوكالة الى طريق مسدودة ، تدخلت لجان الخدمات في المجتمعات كوسيط بين الطرفين، بهدف تجسير هوة الخلاف من خلال المفاوضات ، وقد رد مدير عمليات الوكالة على مطالب الاتحاد آنفة الذكر بالتالي: ١- فيما يتعلق بالرواتب فيرى ان هذا الموضوع ليس من صلاحياته. ٢- غلاء المعيشة ، لن تلتزم الوكالة بتعديل الرواتب فالمسح لديها يشير دوما الى صفر، باعتبار رب العمل المقارن هو السلطة الوطنية. ٣- بدل المخاطرة : وعد بصرف ١٠٠ دولار أخرى هذا في حال استجابت الدول المتبرعة لهذا الطلب. ٤- وعد بإعادة النظر في موضوع التأمين الصحي. ٥- مطالبة الاتحاد بوضع خطة لتعويض أيام الإضراب حتى لا يتم خصمها. ٦- وعد بتعديل إجازة الأمومة حسب القانون أي ٧٠ يوما. ٧- عدد ساعات العمل ، في طريقها للمعالجة. اتحاد العاملين اعتبر ردود مدير عمليات الوكالة على مكاتب الاتحاد بأنها رفض لمطالبهم وتمسك وكالة الغوث بمواقفها، وهو ما أدى الى استمرار الإضراب وتصعيده، حيث قام الاتحاد بتنظيم اعتصامات

أمام مقر معهد المعلمين في رام الله تم يوم ١٥/١١/٢٠٠٤. على أثر ذلك جرت تدخلات من قبل مجلس الوزراء والأمانة العامة للرئاسة لعقد هدنة مؤقتة ريثما يتم الالتقاء بين الطرفين للتفاوض ، على أن يلتزم الطرفان جانب الهدوء ، ولكن ما حصل ان مدير عمليات الوكالة خرق الاتفاق بإعلانه يوم ١١/٧/٢٠٠٤ بيانا في جريدة القدس يدعو فيه العاملين للعودة الى عملهم يوم ١١/٨/٠٤ على أن يقوم من يلتزم بالدوام بتعويض أيام الإضراب ، بدوره قام اتحاد العاملين بإصدار بيان يرد فيه على بيان مدير عمليات الوكالة ويؤكد فيه استمرار الإضراب وعدم الاستجابة للإشاعات.

مدرسه وموظفه وكالة الغوث يعلنون الإضراب المطلب المفتوح

اختتام مشروع حوار شباب المخيمات

اختتم مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان مشروع حوار شباب المخيمات الذي نفذته في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالتعاون مع مؤسسة روزا لوكسمبورغ الألمانية، واستمر لمدة عام تقريباً. وقد شمل تنفيذ المشروع عدة لقاءات حوارية في مخيمات الضفة والقطاع. ففي مخيم طولكرم، نظم المركز بالتعاون مع مركز الشباب الاجتماعي في المخيم المذكور، ورشة عمل يومية السبت والأحد الموافقين التاسع والعاشر من شهر تشرين أول (أكتوبر) ٢٠٠٤، وذلك بعنوان " حقوق الشباب كجزء من حقوق الإنسان". وفي بداية الورشة والتي استمرت يومين، وشارك فيها ثمانية وعشرون شاباً وشابة، تحدث عضو مجلس إدارة المركز، الباحث الصحفي سميح محسن مرحباً بالحضور، ومقديماً للمشاركين نبذة عن إصدارات المركز ونشاطاته، والتي تتعلق بقضايا التسامح وحقوق الإنسان. وركز في كلمته على ضرورة فتح باب النقاش والحوار واسعاً بين فئة الشباب، ومن الجنسين، ومن مختلف التيارات والمشارب الفكرية والأيدولوجية، كسبيل رئيس في إرساء مفاهيم وقيم التسامح داخل المجتمع الفلسطيني. وأكد على اهتمام المركز بقطاع الشباب الفلسطيني، وحرصه على النهوض بدور توعوي في مجالات حقوق الإنسان والمرأة والديمقراطية وسيادة القانون.

وفي اليوم الأول جرى تنظيم ورشتي عمل، الأولى حول التعددية السياسية والتسامح، والثانية حول الشباب والتسامح، وتحدث فيهما المحامي خالد ياسين، الناشط في مجال حقوق الإنسان. وفي اليوم التالي جرى تنظيم ورشتي عمل، الأولى حول التسامح وحقوق المرأة، والثانية حول الثقافة والتسامح، وتحدث فيهما الصحفي عدنان خطاب، الناشط في مجال حقوق الإنسان. وقد أوصى المشاركون في هذه الورش بضرورة إجراء إنتخابات للجان خدمات المخيمات تكون موازية لإنتخابات البلديات والمجالس المحلية مع الحرص على إبقاء قضية عودة اللاجئين قضية حية وقائمة مهما كانت الظروف. وأوصوا بضرورة إيجاد تمييز إيجاب لصالح المرأة، وإرساء نظام "الكوتا" النسائية.

ورش في مخيم عسكر ونظم المركز أربع ورش عمل في مخيم عسكر الجديد في نابلس، عقدت في مقر جمعية التطوير المجتمعي في المخيم، وشارك فيها ممثلون عن قطاع الشباب بمختلف

فئاتهم. وتناولت الورش أربعة عناوين رئيسية هي: التعددية السياسية والتسامح، المرأة والتسامح، الشباب والتسامح، وشارك في التنسيق والإعداد للورش المذكورة أشرف الصايغ، عضو الهيئة الإدارية في جمعية التطوير المجتمعي في مخيم عسكر الجديد، وأدار المناقشات والمداخلات زياد عثمان عضو الهيئة الإدارية في مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان. حيث إتسمت المناقشات والمداخلات التي أثارها المشاركون بالإنتفاع والشمولية وعكست إهتمام قطاع الشباب بثقافة التسامح، بإعتبارها الأساس الصلب الذي يمكن المجتمع الفلسطيني من مواجهة التحديات والعقبات الكثيرة التي تواجهه، بإعتبارها ثقافة تحترم التعددية والرأي والرأي الآخر وحرية التعبير من موقع الإختلاف. وخلال ورش العمل تم إستخلاص مجموعة من التوصيات والمقترحات. ورش في مخيم جباليا وفي قطاع غزة، اختتم المركز مشروع حوار شباب المخيمات، والذي استمر لمدة عام تقريباً، وشمل عدة لقاءات حوارية في مخيمات القطاع، إذ تم عقد لقاءات في المخيمات التالية: مخيم جباليا، مخيم الشاطئ، مخيم النصيرات، ومخيم البريج. وقد تم عقد أربع جلسات في كل مخيم كانت كل جلسة تحمل عنواناً مختلفاً، والمواضيع تم تناولها هي: التعددية السياسية في المجتمع الفلسطيني، التعددية الثقافية في المجتمع الفلسطيني، المرأة في المجتمع الفلسطيني، والشباب في المجتمع الفلسطيني.

وقد شارك في هذه الورش مجموعة من المثقفين والأكاديميين والمهتمين بهذه القضايا، وكان الحضور من شباب المخيمات من كلا الجنسين، وشهدت هذه اللقاءات جدلاً واسعاً في أوساط الحضور، وكان من أهم ما خلصت إليه هذه اللقاءات هو التقارب ما بين الشباب بعد مشاركتهم في هذه اللقاءات.

لقاء حوار في مخيم عسكر

نظم مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، بالتعاون مع المركز النسوي في مخيم عسكر القديم، لقاء حوارياً حول فرص العمل ومعوقات مشاركة المرأة الفلسطينية، وخصوصاً المرأة في المخيمات والمجتمعات المهمشة، وذلك بالمشاركة مع مؤسسة (NED). حضر اللقاء الذي جرى تنظيمه يوم السبت الموافق ٢٧/١١/٢٠٠٤، ثلاث وأربعون امرأة من المنطقة الشرقية لمدينة نابلس. ويندرج هذا اللقاء ضمن سلسلة من الأنشطة التثقيفية التي ينظمها المركز بالتعاون مع المراكز النسوية في المخيمات والمؤسسات المجتمعية ذات الإهتمام بقضايا وحقوق المرأة.

وفي بداية اللقاء رحبت مديرة المركز النسوي وعضوات الهيئة الإدارية بالحضور، وأكدن على إهتمام المركز باستضافة مثل هذا النشاط من أجل توفير فرص أكثر للنساء للتعبير عن آرائهن والمشاركة في حركة المجتمع المدني في فلسطين. كما كررت هيئة المركز الدعوة للمؤسسات المختلفة للعمل مع المركز بالتوجه لتنظيم فعاليات أخرى شبيهة، وذلك لما يحتاجه مجتمع النساء من جهود من أجل تنميته، والنهوض باحتياجاته واهتماماته. وقد تحدث في اللقاء بشكل رئيسي الناشط الحقوقي المحامي مراد الفارس، الباحث والمدرّب في مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، وركز على النواحي القانونية المتعلقة بواقع وفرص تنمية النساء في فلسطين بشكل عام، وفي المجتمعات المهمشة بشكل خاص. وتطرق الفارس إلى مرجعية تنمية حقوق المرأة في المواثيق الدولية، وأهمها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وما تبعه من اتفاقيات إقليمية ودولية وقوانين وتشريعات محلية.

وفي نهاية اللقاء أوصت المشاركات بتكثيف الجهود المبذولة من مؤسسات المجتمع المدني من أجل تعزيز مكانة ودور المرأة في المجتمع، بالإضافة إلى التركيز على مناصرة الحقوق الأساسية للمرأة، ولا سيما الحق في التعليم والعمل والحقوق المدنية الأخرى.

المركز يشرح بتنفيذ مشروع الديمقراطية والإدارة السليمة في مؤسسات التعليم الفلسطينية

شرح مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان يوم السبت الموافق ٢٧/١١/٢٠٠٤، بتنفيذ مشروع "الديمقراطية والإدارة السليمة في مؤسسات التعليم الفلسطينية"، وذلك في الجامعة العربية الأمريكية في جنين. جاء الشروع بتنفيذ هذا المشروع خلال لقاء عقده المركز مع عشرات الطلبة في الجامعة، لاختيار ثلاثين مشاركاً في أعمال التدريب التي ينظمها المركز في إطار المشروع.

وفي بداية الجلسة، رحبت فاطمة إرشيد، من مركز التعليم المستمر وخدمة المجتمع في الجامعة بمركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، وشكرت له اختياره للجامعة المذكورة لتكون ضمن الجامعات الفلسطينية التي سيعمل فيها. وشددت على أهمية إقامة مثل هذه الدورات التدريبية.

من جهته، رحب سميح محسن، عضو مجلس إدارة مركز رام الله بالحضور، ووجه شكرًا للجامعة التي سوف تستضيف الدورة، وتقدم كافة التسهيلات اللازمة لذلك. ثم تحدث عن أهداف المشروع، وقال إن هذا المشروع يهدف إلى تعزيز المفاهيم المتعلقة بالإدارة السليمة والديمقراطية في مؤسسات التعليم الفلسطينية من خلال تدريب نخبة فاعلة في المجتمع الأكاديمي على تعليم ونشر هذه المفاهيم بين الأوساط الطلابية. وأضاف أن المشروع يبدأ باختيار نخبة من الطلاب المشاركين في المشروع وتدريبهم من خلال الممارسة والمشاركة الفاعلة في مفاهيم مختلفة مثل الديمقراطية، الإدارة السليمة، التسامح، الانتخابات، سيادة القانون، حقوق الأقليات والمهمشين، وحرية التعبير. وفي نهاية اللقاء جرى اختيار ثلاثين مشاركاً من بين الطلبة الذين أبدوا رغبتهم للمشاركة.

الجدير ذكره أن هذا المشروع سيستمر عاماً كاملاً، وسيجري تنفيذه في خمس جامعات فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسيتم إشراك المتدربين في الفعاليات المختلفة للمشروع، كورش العمل والمؤتمرات والحلقات الإعلامية وغيرها، والتي تهدف في مضمونها إلى زيادة الوعي لدى المواطن العادي بهذه المفاهيم والمبادئ. وستتوج فعاليات المشروع بمؤتمرين، أحدهما في الضفة والآخر في القطاع، بهدف توثيق البيانات والمعطيات التي يتم التوصل إليها وتعزيزها والترويج لها في المؤسسات التعليمية الفلسطينية.

معطيات رقمية حول طلبة المدارس في فلسطين

R C H R S

ذكر التقرير السنوي السابع، الذي أصدره الجهاز المركزي لإحصاء فلسطين، أن عدد الطلبة المدارس في الأراضي الفلسطينية بلغ مطلع العام الدراسي الماضي، ما مجموعه ١,٠١٧,٤٤٣ طالباً وطالبة، تشكل الإناث ما نسبته ٤٩,٦٪، توفر الحكومة التعليم المدرسي لـ ٦٩,٤٪ من مجموع الطلبة، فيما توفر وكالة الغوث الدولية لـ ٢٤,٧٪، والنسبة المتبقية يوفرها القطاع الخاص.

وذكر التقرير، أن هناك زيادة مضطربة في أعداد طلبة المدارس بشكل ملحوظ خلال الأعوام ١٩٩٤-٢٠٠٣ لتبلغ نسبة الزيادة في المرحلتين الأساسية والثانوية ٥٥,٤٪. كما ارتفع عدد الطلبة في رياض الأطفال من ٦٩,١٣٤ طالباً وطالبة في العام ١٩٩٦ إلى ٧٠٢٢٥ طالباً وطالبة. وأشار إلى ارتفاع معدل الالتحاق الإجمالي من ٩١,٤٪ في العام الدراسي ١٩٩٥ إلى ٩٦,٨٪ في العام ٢٠٠٠، في حين بدأ الانخفاض في فترة الانتفاضة ليبليغ ٩١,٩٪ في العام الدراسي الماضي.

وحول التسرب من المدارس، قال التقرير "إنه منذ العام ١٩٩٤ انخفضت نسبة التسرب من المدارس في المرحلة الأساسية من ٢,٦٪ إلى ٠,٩٪ للذكور، وانخفضت من ٢,٤٪ إلى ٠,٦٪ للإناث، فيما انخفضت في نفس الفترة في المرحلة الثانوية من ٦,٥٪ إلى ٢,٦٪ للذكور، ومن ٩,٧٪ إلى ٤,٨٪ للإناث خلال نفس الفترة. وتظهر مشكلة الكثافة الصفية جلية إذا ما نظرنا إلى معدل الكثافة الصفية حسب الجهة المشرفة، فمدارس وكالة الغوث الدولية هي الأكثر اكتظاظاً، حيث بلغت الكثافة الصفية في المرحلة الأساسية ٤٣,٤ طالباً لكل شعبة، مقابل ٣٦,١ طالباً لكل شعبة في المدارس الحكومية. وأكد التقرير، أن الأطفال الفلسطينيين أصبحوا مع تواصل العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، بحاجة إلى رعاية، إذ بلغ عدد الأطفال الجرحى ٣,٣٥٤ طالباً وطالبة أصيبوا خلال الانتفاضة الحالية، في حين أن ٩٠٪ من الأطفال كانت لديهم تجربة في حوادث سببت لهم صدمة في حياتهم، وفي الأغلب كان ناتجاً عن التأثير الذي سببته قوات الاحتلال الإسرائيلي على البناء الاجتماعي للعائلة، بينما استشهد ٤٧٢ طالباً في نفس الفترة، من أصل ٦٣٤ طفلاً دون سن الثامنة عشرة (أي بنسبة ١٩,٩٪ من مجموع الشهداء).

معاناة طلبة قطاع غزة الدارسين في الخارج غزة:

وعلى الرغم من سماح القوات المحتلة، والتي تسيطر على معبر رفح الحدودي، لحوالي ٣٥ طالباً من هذه الفئة العمرية من السفر قبل عدة أيام، وذلك بعد تنسيق مع الارتباط الفلسطيني بعدة أسابيع، إلا أن المئات من هؤلاء الطلبة لا يزال يحدهم الأمل في السماح لهم بالسفر والوصول إلى مقاعدهم الجامعية للدراسة أسوة بأقرانهم في بلدان العالم.

وبمراجعة تاريخية قريبة جداً، نجد أن هذه السياسة الإسرائيلية ليست بالجديدة، فمع إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية، تعاملت إسرائيل مع طلبة القطاع الدارسين في جامعات الضفة الغربية بنفس الأسلوب، مما حرم طلبة القطاع من حقهم بالدراسة في جامعات الضفة، بسبب هذه السياسة التعسفية الإسرائيلية. وتقلص عددهم، وبشكل ملحوظ تماماً، وحتى الذين نجحوا في الوصول إلى جامعاتهم فإنهم يقضون فترة دراستهم كاملة هناك، هذا إن لم تقم إسرائيل بحملات بحث عنهم، وطردهم من الضفة الغربية إلى القطاع.

وكعادتها، تتذرع قوات الاحتلال الإسرائيلي بذريعة "الأمن"!! وعند فحص الإدعاء الإسرائيلي هنا، نجد أن معبر رفح البري على الحدود المصرية - الفلسطينية لم يشهد أي عمل يهدد "الأمن الإسرائيلي"!! من قبل الفلسطينيين، ولم يثبت نهائياً قيام أي من هؤلاء الطلبة بأي عمل يمكن أن يؤدي إلى مثل هذا المنع والحرمان من الدراسة.

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، والذي يدين استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلي بانتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني بشكل عام، والحق بالتعليم بشكل خاص، فإنه يرى في هذه الممارسات التعسفية تقويضاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والخاصة بحماية السكان المدنيين في أوقات الحرب، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويدعو المركز المجتمع الدولي للتدخل من أجل ضمان احترام حرية تنقل وسفر الأفراد، واحترام حقهم في التعليم. ويناشد المركز على وجه الخصوص منظمة الأمم المتحدة للثقافة والتربية والعلوم (اليونسكو) بالتدخل لدى القوات المحتلة الإسرائيلية للسماح لكافة الطلبة الفلسطينيين بحرية التنقل والحركة والسفر للوصول إلى جامعاتهم ومؤسساتهم التعليمية، وبشكل آمن.

لا زالت الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني تتواصل بشكل تصاعدي يوماً بعد يوم، وتمتد لتصيب جميع مناحي حياته بالشلل، ولا تترك مجالاً إلا وتحاول تدميره، أو إصابته بشكل مباشر، بما في ذلك الحق في التعليم.

منذ بداية انتفاضة الأقصى، التي اندلعت في شهر أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠، يعيش طلبة قطاع غزة بشكل عام، والدارسون منهم في الجامعات الخارجية بشكل خاص، حالة من القلق والترقب، وقلوبهم متعلقة بمعبر رفح البري، منذ القطاع الوحيد على العالم الخارجي، والذي أغلقته قوات الاحتلال الإسرائيلي تماماً أمام المواطنين من الفئة العمرية (١٦ - ٣٥ سنة). وهي الفئة التي يقع ضمن نطاقها الطلبة الدارسون بالخارج.

ووفقاً للمعلومات المتوفرة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فلا يزال ما يزيد عن ١٥٠٠ طالب من أبناء القطاع، والمسجلين أو الذين تمكنوا من التسجيل لهذا العام، محتجزين داخل القطاع، وممنوعين من السفر عبر معبر رفح البري للوصول إلى البلدان العربية والأجنبية التي يلتحقون بجامعاتها. وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ ١٦/٤/٢٠٠٤، قد منعت الفلسطينيين، الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٦ - ٣٥ عاماً من كلا الجنسين من السفر عبر معبر رفح البري، على الحدود الفلسطينية المصرية، لتحرم حوالي ١٣٪ من إجمالي سكان القطاع من حرية التنقل والحركة أو السفر خارج القطاع، ولتنتهك جملة من حقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد عانى هؤلاء الطلبة على مدار الأشهر الأربعة الماضية معاناة كبيرة، حيث اضطروا لقضاء عدة أيام على الجانب الفلسطيني من المعبر، وذلك أملاً في إعادة فتحه أمام تلك الفئة العمرية، ولكن دون جدوى.

المدارس... هدف إسرائيلي واضح أثناء الاجتياح

R C H R S

شمال غزة، والتي تعاني من نقص واضح في المدارس قياساً بعدد الطلاب الكبير، وبخاصة مدارس الوكالة، مما يشكل ذلك عائقاً في إيجاد الحلول البديلة لمواجهة الآثار الناتجة عن الاجتياح، علماً بأن معظم المدارس في المرحلتين الابتدائية والإعدادية تعمل بنظام الفترتين. ٣- استحالة العمل في فترة تدريس ثالثة، نظراً لما لذلك من انعكاسات سلبية على التحصيل عند الطلبة، أو الأداء عند المدرسين، إضافة لعامل التوقيت الشتوي.

هذه التجربة تتطلب من المعنيين والحريصين على المسرة التعليمية في فلسطين التفكير ملياً بوضع الحلول لمواجهة استهداف إسرائيل المتواصل لقطاع التعليم، سواء كان ذلك استهداف المدارس أو الجامعات، أو استهداف الطلبة داخل الصفوف الدراسية، أو منعهم من الوصول لمدارسهم حتى يتمكن من حماية حقوقنا التعليمية. الأطفال الأسرى محرومون من التعليم

ذكر تقرير صدر عن دائرة الطفولة والشباب في وزارة شؤون الأسرى والمحررين أن ٣١٢ طفلاً فلسطينياً لا زالوا يقبعون في السجون ومراكز التحقيق والتوقيف الإسرائيلية، من بينهم ١٢ طفلة أسيرة. ويوجد أكثر من ٤٥٠ أسيراً فلسطينياً كانوا أطفالاً لحظة اعتقالهم، وتجاوزوا سن ١٨ عاماً.

وأكد التقرير أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تحرم الأطفال الأسرى من أبسط الحقوق التي تمنحها لهم المواثيق الدولية. وذكر أنه و"على الرغم من أن الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وتحديدًا اتفاقية حقوق الطفل، شددت على ضرورة توفير الحماية للأطفال ولحياتهم ولضربهم في البقاء والنمو، وقيدت هذه المواثيق سلب الأطفال حريتهم، وجعلت منه الملاذ الأخير ولأقصر فترة ممكنة، إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي جعلت من قتل الأطفال الفلسطينيين واعتقالهم الملاذ الأول".

وعن حق الأسرى الأطفال الفلسطينيين في التعليم، ذكر التقرير أنهم لا يزالون محرومين من حقهم هذا. حيث يتلقى الأطفال في سجن تلموند فقط (٣٠٪) من الأطفال الأسرى) تعليمًا بسيطاً من خلال معلم واحد في السجن، في حين أن بقيةهم لا يتلقون تعليمًا على الإطلاق، بل يقوم زملاؤهم البالغون بتعليمهم. وفي السجن المذكور، يتلقى الأطفال تعليمًا بمعدل ٦ ساعات في الأسبوع موزعة على أربعة أيام. لكن دون توفر مناهج دراسية فلسطينية، أو حتى أية كتب دراسية أخرى، ودون مراعاة السن والفروق الفردية. ويتلقى الأطفال في تلموند تعليمًا في الرياضيات والعبرية بمستوى الصفوف الابتدائية، وبعض القصص من التاريخ. ويتعلم الأطفال في أفواج بغض النظر عن أعمارهم، وأحياناً تمر عدة أشهر بدون تعليم.

تعتبر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الحقوق التي يغلب عليها الطابع الجماعي، والتي يمكن رصد انتهاكاتها على مستوى الفرد والمجتمع على حد سواء. ويعتبر الحق في التعليم من الحقوق الأساسية التي كفلتها جميع المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية، وفي ذلك وردت عدة مواد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغيرها من مصادر القانون الدولي لحقوق الإنسان. ولعل أهمية الحق في التعليم تكمن في تمكين وتقوية الحقوق الأخرى، فبغير التعليم الكافي والمناسب لا يستطيع الإنسان أن يعرف حقوقه الأخرى، ولا أن يميز حالات انتهاك حقوق الإنسان، ولا يمكنه أن يدافع عن تلك الحقوق.

وفي الواقع الفلسطيني تتواصل الانتهاكات الإسرائيلية في قطاع التعليم، وظهر استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي لهذا القطاع ومؤسساته وأفراده بشكل جلي وواضح خلال انتفاضة الأقصى. فخلال اجتياحها الأخير لمحافظة شمال غزة، استهدفت تلك القوات المدارس بشكل مباشر، وقامت بتدمير وقصف المدارس للمرحلتين الابتدائية والإعدادية التابعة لوكالة الغوث في مخيم جباليا للاجئين. لقد جرفت قوات الاحتلال الأسوار الخارجية، وقصفت وحرقت غرف الحراسة والإدارة والسجلات الخاصة بالطلبة وبياناتهم، وألحقت أضراراً متفاوتة بالصفوف. إن ذلك يدل على إن تلك الانتهاكات منهجية، ولم تكن بمحض الصدفة. لقد حرمت قوات الاحتلال، حتى بعد انتهاء عملية اجتياحها للمخيم، حوالي اثني عشر ألف طالب وطالبة من الوصول إلى مدارسهم، وهذه المدارس هي: ١- المدرسة الابتدائية "ب" ٢- المدرسة الابتدائية "و" ٣- المدرسة الابتدائية "ج" ٤- مدرسة الأيوبية الابتدائية ٥- المدرسة الإعدادية "أ" ٦- المدرسة الإعدادية "ب" ٧- مدرسة أحمد الشقيري الثانوية للبنين

بعد انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من المخيم تم العمل على وضع الحلول المؤقتة لمواجهة هذه الأزمة، مثل تركيب شبك شائك كسور خارجي لحماية المدرسة والطلاب، وبعد أسبوع طُلب من الأهالي إعادة أبنائهم الطلبة إلى مقاعد الدراسة. لقد عملت كل مدرسة على حدا لوضع الحلول المناسبة لتعويض فترة الاجتياح، وذلك إما بإعطاء حصة إضافية في المواد الأساسية، أو بحث إمكانية تمديد الفصل الأول أسبوعين لتعويض الطلبة ما فاتهم من مواد دراسية.

أما عن الحلول التي يمكن الوقوف عليها في وقت الاجتياح، فتبين أنه كان من الصعب وضع الحلول، وذلك لعدة أسباب، منها: ١- عدم وجود أي مكان آمن يمكن نقل إليه الطلاب في مثل تلك الحالة. ٢- كثرة أعداد الطلاب وقلة عدد المدارس في محافظة

المدارس... هدف إسرائيلي واضح أثناء الاجتياح

بمرور الوقت، وهو أوضح في بعض المباحث، مثل: الرياضيات واللغة الإنجليزية، التي تعتمد الخبرات اللاحقة فيها على الخبرات السابقة أشد الاعتماد.

ويقع هذا التراكم في ضعف التحصيل، في عدة حالات: عدم الكشف عن هذا الضعف في وقت مبكر، أو إهمال الوالدين لمعالجة الضعف، أو اعتمادهما طريقة خاطئة في العلاج مثل التدريس الخاص غير الناجح، أو الفشل في التعاون مع المدرسة، أو غير ذلك من الأسباب، حتى إذا تقدم الطالب في الدراسة، تفاقم الضعف، وأصبح من الصعب على العطار أن يصلح ما أفسده الدهر.

ومفتاح الحل في هذا الشأن هو التعاون الوثيق مع المدرسة، بزيارتها المنتظمة، وتعرف وضع الطالب في وقت مبكر، ومعالجة الضعف حال نشوئه بالتعاون مع المدرسة أيضا.

■ الجو المنزلي غير المناسب/ التلفاز

ربما كان أهم العوامل وأكثرها خطرا في عدم تهينة الجو المناسب لدراسة الطالب في البيت هو سوء استعمال التلفاز، ومن مخاطر ذلك:

أ) إشغال الطالب عن القيام بواجباته البيتية، مع العلم بأن المنهاج في بلدنا يستلزم أداء الطالب لهذه الواجبات. ب) تحويل اهتمامات الطالب عن موضوعات الدراسة والقيم التربوية إلى موضوعات وقيم مختلفة، ونماذج ورموز، ربما تكون بعيدة كل البعد عن النماذج والرموز التي تروج لها المدرسة.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه لا جدوى من طلب الوالدين من ابنتهما/ ابنتهما عدم مشاهدة التلفاز، وهما يشاهدانه/ ها طيلة الوقت، أما من حيث الصوت فإنهما أكرم من ألا يشاركهما الجيران في سماعه!

■ حق اختيار التخصص

يواجه الطالب تحدي اختيار التخصص مرتين: أولاها عند التشعب إلى علمي وأدبي، وصناعي... في بداية المرحلة الثانوية، والثانية عند الالتحاق بالجامعة وكليات المجتمع.

وفي الحالين يعاني الطالب من ضغط المجتمع، والأسرة بوجه خاص، حيث توجد نظرات دونية إلى بعض الموضوعات، وحيث تكون رغبة الطالب آخر البدائل ممكنة التحقيق.

ما النتيجة من حرمان الطالب من حق اختيار التخصص؟ عدم إشباع الطالب رغباته وهواياته التي ربما يبذل فيها.. واحتمال كبير بضعف التحصيل في الموضوعات المفروضة عليه، مع إلقاء المسؤولية على الوالدين، وتسويغ الكسل المستمر الناجم عن ذلك. ×××

خلاصة القول:

من أهم ما يمنح ضعف التحصيل عند الطالب، اهتمام الوالدين المستمر بتعليمه، ولا سيما في سنوات الدراسة الأولى، وبناء الثقة بالنفس عنده، وتهينة الجو المناسب له، والتعاون الوثيق مع المدرسة في الكشف عن المشكلات وحلها، وتذكر المثل المشهور: "درهم وقاية خير من قنطار علاج"!

من الأمور البديهية القول بمسؤولية الوالدين عن بقاء الطفل، ونموه، وتربيته؛ غير أن هذه المسؤولية تختلف في الدرجة من مجتمع إلى آخر.

للتوضيح نقول: إن القيم في بلدان الغرب تتركز على الفرد، في حين تتركز في الشرق حول الأسرة؛ وهذا يعني عظم المسؤولية التي تتحملها الأسرة في بلدنا، تجاه أعضائها، ولا سيما الأطفال منهم.

ومن سوء الحظ أن مؤسسات التعليم في البلدان الفقيرة، لا تحظى بالدعم الحكومي والمجتمعي الكافي، مما يستلزم تكثيف العمل من قبل المعلمين والوالدين لتعويض هذا النقص الخطير، ويجعل محاولة المناهج مجارة نظائرها في الدول المتقدمة غير سهلة التحقيق، فيزيد العبء على الطالب أضعافا مضاعفة.. إزاء هذا الوضع الصعب، يستلزم الأمر وجود أعلى درجات الانسجام بين البيت والمدرسة، وذلك لتحقيق أقصى درجات الجودة والفعالية، من الجهود المبذولة من كليهما بما يكفل تحقيق أهداف المنهاج. ×××

قبل الحديث عن الانسجام والتكامل بين البيت والمدرسة، ينبغي أن نتذكر أن الطفل المتحرك بين هذين القطبين ليس شيئا خاملا، بل هو إنسان يتأثر بكل منهما، ويحمل نتائج تأثره معه في ذاكرته إلى القطب الآخر؛ ومن المهم أن يكون لهذا التأثير معنى عنده، أي أن يربطه بخبراته السابقة؛ وهذا يعني أن له شخصية مستقلة، وأنه يتمتع بالثقة بالنفس عند مواجهة التجارب.

ولكن، كيف تبنى الثقة بالنفس عند الطفل؟

هذه هي مسؤولية البيت في المقام الأول، إذ إنها تتعين بدرجة كبيرة، في سنوات الطفل الأولى من حياته.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الطفل الذي يدلله والداه، أي يحرمه من ممارسة أي تجربة فيها شيء من المخاطرة، يعودانه الاتكالية، والاعتماد على الآخرين، ومن ثم فإن ثقته بنفسه تكون ضعيفة جدا، وغالبا ما يسيطر عليه القلق عند مواجهة التجارب والاختبارات، ويمنعه ذلك من تحقيق الأداء الفعال.

وليس حال الطفل الذي يقحمه والداه في التجارب الشديدة الخطورة، بتصوير أنه مختلف عن غيره من الأطفال لأنه ابنتهما- ليس أفضل حالا-؛ إذ يغلب أن يفشل في مواجهة التجارب الصعبة، ويعاني من الصدمة؛ مما يحبطه ويجعله ضعيف الثقة بالنفس أيضا.

من الحكمة، إذن، ألا يحرم الطفل من خوض التجارب ذات الصعوبة المعقولة، والمخاطر المحسوبة؛ وبذلك يبني هو بنفسه شخصيته السليمة، وتحقق لديه الثقة بالنفس. ×××

سنتكفي في الحديث عن مسؤولية الأسرة في ضعف تحصيل الطالب، بالتعرض لثلاث من المشكلات الشائعة في المجتمع:

■ تراكم ضعف التحصيل

يمثل ضعف التحصيل المرض، الذي يؤدي إهماله إلى تفاقمه

التبادلية الأمنية الفلسطينية والإسرائيلية من التبادلية إلى الانتقائية

صدر هذا الكتيب، الذي يقع في ثلاثين صفحة من القطع الصغير في شهر أيلول (سبتمبر) عام ١٩٩٩، وهو يعتبر من باكورة إنتاج المركز الفكري. يتناول الكتيب موضوع التبادلية الأمنية الفلسطينية والإسرائيلية، وطغيان المفهوم الإسرائيلي عليها، بما في ذلك التجاهل التام للاحتياجات الأمنية الفلسطينية. لقد ارتأى المركز أن هناك ضرورة ملحة لإبراز السياسة الإسرائيلية العنصرية إزاء التعامل مع الفلسطينيين بحجة الأمن بين الإسرائيليين والفلسطينيين منذ بدء عملية التسوية السلمية التي أعقبت التوقيع على اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، وحتى الآن. تحاول الدراسة توضيح أن الشعب الفلسطيني هو أحوج إلى الأمن من الإسرائيليين، باعتباره شعباً واقعاً تحت الاحتلال، عانى، وما زال يعاني الكثير من سياسات الاحتلال وبطشه، وليست إسرائيل كقوة محتلة.

الحق في التعليم المفهوم والتجربة الفلسطينية

صدر هذا الكتاب في شهر نيسان (أبريل) عام ٢٠٠٠ في اثنتين وثمانين صفحة من القطع الصغير. يتناول الكتاب الحق في التعليم كحق من أساسى من حقوق الإنسان، ويستعرض هذا الحق كما نصت عليه الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، ويتطرق إلى موضوع حقوق الإنسان في خطة المناهج الفلسطينية الجديدة، ويحاول تقديم رؤيا جديدة للتعليم المدرسي في فلسطين، ودور المنهج الفلسطيني في تربية الأجيال المقبلة، التي سيقع على كاهلها استكمال مرحلة التحرر الوطني والبناء الديمقراطي. ينطلق الكتاب من قاعدة أن التعليم شكل أهمية خاصة في حياة الشعب الفلسطيني منذ اقتلعه من أرضه عام ١٩٤٨. لقد كان التعليم بديلاً عملياً للإنسان الفلسطيني بعد أن فقد ممتلكاته ومصادر رزقه المختلفة بعد الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين عام ١٩٤٨، ولاحقاً في العام ١٩٦٧. إن عملية التعليم الفلسطيني لم تأخذ طابع الاستقلالية تاريخياً بحكم غياب السلطة الوطنية، وبالتالي خضعت لإجراءات النظم السياسية المختلفة التي تتواجد فيها التجمعات الفلسطينية في الشتات، وقيت أسيرة من ناحية أخرى لقيود سلطات الاحتلال الإسرائيلي على مدار عقود.

انتخابات المجالس البلدية والمحلية مواقف واتجاهات

صدر هذا الكتاب في شهر تموز (يوليو) عام ٢٠٠٠، واحتوى على خمس دراسات وثلاث مقابلات في سبعين صفحة من القطع الصغير. حاول المركز من خلال هذا الكتاب إبراز وجهات النظر المتعددة في هذا الموضوع، وتناول فيه: انتخابات الهيئات المحلية .. واجب قانوني وضرورة وطنية، الموقف القانوني للانتخابات في عملية السلام، الأساس القانوني لتشكيل البلديات والمجالس البلدية والمحلية .. وجهة نظر إسلامية، وتجربة قطاع غزة في انتخابات المجالس البلدية. يركز الكتاب على فكرة أن إجراء الانتخابات للسلطات المحلية هو من أجل تعزيز العملية الديمقراطية المطلوبة في الأراضي الفلسطينية، كما إنها عملية ضرورية للحد من المركزية في النظام السياسي الفلسطيني، وبالتالي تمهيد الطريق لمكافحة الفساد، والاهتمام بوجود نظام أكثر تعددية ومكاشفة وانفتاح ونجاعة في تحقيق التنمية المرجوة.

سميح محسن

الإصدارات الأمنية الفلسطينية والإسرائيلية
من التبادلية إلى الانتقائية

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

الحق في التعليم
المفهوم والتجربة الفلسطينية

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

انتخابات المجالس البلدية والمحلية
مواقف واتجاهات

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

النص في الرسم الكاريكاتيري . د.عاطف سلامة، والمسرح الفلسطيني .. الواقع والمأمول . ناصر حماد . وفي باب المقالات، احتوى العدد على ست مقالات، وهي: من شارع ركب إلى الروشة .. أي خطوات خطتها التنموية الفلسطينية . د. هديل رزق قزان، حول تدريس الأدب الفلسطيني في الجامعة . د. عادل الأسطة، الفكر المقموع .. المؤسسة الدينية والرقابة على المكتوب . سميح محسن، جدل العولمة .. الوصف الموضوعي بين الغرض الإمبريالي والرفض الأصولي . رجب أبو سرية، إشكالية صورة المرأة الفلسطينية في الإعلام انعكاس إشكالية ثقافية . ربما كتانة نزال، والثقافة السياسية وأثرها على النظام السياسي الفلسطيني . طاهر تيسير المصري،

وفي باب التقارير، احتوى العدد على أربعة تقارير، وهي: بين الهم الذاتي والعام...مثقفون فلسطينيون يتحدثون عن تجاربهم وآمالهم وآلامهم . أحمد سليم، حول واقع الثقافة الفلسطينية .. أثر انتفاضة الأقصى على الثقافة في المجتمع الفلسطيني . خليل الشيخ وتغريد عطا الله، القراءة والثقافة . عدنان محمد، وتقرير عن نشاطات مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان.

صدر مؤخراً العدد السابع من مجلة (تسامح)، وهي مجلة ثقافية فكرية دورية يصدرها مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، وتعني بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في فلسطين.

تناولت افتتاحية العدد "أسئلة النجاة في مواجهة الطوفان" تجدد السؤال حول علاقة الثقافي بالسياسي. وقالت إن في هذا العدد محاولة للاقترب من القضايا المباشرة المتعلقة بالموضوع الثقافي في بلادنا، ومحاولة للإجابة على التساؤلات القديمة المتجددة، علنا نثير أسئلة على طريق الاقتراب من إجابات، قد لا تكون شافية، ولكنها محاولة جادة ومخلصة بالتأكيد.

واحتوى العدد الجديد من المجلة، الذي خصص لتناول موضوع الثقافة، على مجموعة من الدراسات والمقالات والتقارير. ففي باب الأبحاث احتوى العدد على خمسة أبحاث هي: الثقافة والحدثة في المجتمع الفلسطيني. أكرم عطا الله، ثقافة العنف في المجتمعات العربية وخصوصية المجتمع الفلسطيني. اشرف العجمي، الإشكالية المفاهيمية لموضوع المدنيات في وعي طلبتنا . صلاح الصوباني، ثقافة



نشرة تعليم حر تعاهد الصدور

يعيد مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان إصدار نشرة "تعليم حر" بعد توقفها عدة أشهر.

وفي مناسبة إعادة إصدار النشرة، يعلن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان إلى كافة المعنيين بقطاع التعليم، وإلى الطلبة، وإلى كل من يرغب بالمشاركة في إبداء رأيه حول قضايا التعليم ومشاكله أنه على استعداد لاستقبال مساهماتهم، وشكاويهم . إن وجدت . والعمل على متابعتها لدى الجهات المختصة، أو نشرها على صفحات النشرة.

مركز رام الله يدين جريمة قتل المعيد الجامعي ياسر المدهون في جامعة الأزهر

أدان مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان جريمة قتل المواطن ياسر مصطفى المدهون، ٢٧ عاماً، من حي الشيخ رضوان شرقي مدينة غزة، الذي يعمل معيداً في جامعة الأزهر في غزة، وذلك جراء انفجار جسم مشبوه هز مباني الجامعة صباح يوم السبت الموافق ٢٧/١١/٢٠٠٤.

وطالب المركز السلطات الفلسطينية المختصة التحقيق في ظروف وملابسات وقوع هذه الجريمة، وتقديم الفاعلين، في حال تم إلقاء القبض عليهم، إلى المحاكمة العادلة. كما وطالب السلطة الوطنية الفلسطينية اتخاذ الخطوات اللازمة لضبط حالة الانفلات الأمني، ووضع حد لفوضى السلاح ولكافة مظاهر العسكرة في الشارع الفلسطيني، وضمان حرمة الحرم الجامعي في الجامعات الفلسطينية كافة، والحيولة دون تحويل هذه الجامعات إلى مساح تغذي العنف.

واعتبر المركز هذه الجريمة سابقة خطيرة تشهدها الجامعات الفلسطينية، على الرغم من تعريض عدد من الأساتذة الجامعيين في أوقات سابقة لأعمال إطلاق نار عليهم. وقال إن هذه الجريمة، فضلاً عن كونها أودت بحياة مواطن ومحاضر جامعي بريء، فإنها عرضت حياة وسلامة مئات الطلبة الجامعيين للخطر. وأكد المركز على أن هذه الجريمة تعكس أيضاً استشرآء مظاهر الفلتان الأمني، وفوضى حمل السلاح، واستخدامه في مكان وظروف غير مشروعين لاستخدامه بتاتاً.

واستناداً للمعلومات التي حصل عليها المركز، ففي حوالي الساعة ٨:٣٠ صباح اليوم المذكور أعلاه، وصل المعيد الجامعي ياسر المدهون، ٢٧ عاماً، إلى مكتبه في مبنى كلية التسجيل والقبول في جامعة الأزهر بمدينة غزة. وما أن جلس على كرسيه الخاص في مكتبه، حتى هز انفجار قوي المكان، وعلى الفور نقل بواسطة سيارة إسعاف إلى مستشفى دار الشفاء، في حالة خطيرة، حيث أصيب بجراح في الظهر والأطراف السفلى، وأجريت له الإسعافات اللازمة لكنه فارق الحياة فيما بعد.

وفي أعقاب وقوع الانفجار، عقب الدكتور رياض الخضري، رئيس الجامعة على الحادث قائلاً: "لا نعرف أسباب الانفجار الذي وقع أسفل المقعد الذي كان يجلس عليه الشهيد، وتقوم الشرطة بالتحقيق في الحادث". وأعلن الخضري، أنه تم إخلاء الجامعة من الطلاب، وتم تعليق الدراسة، مشيراً إلى أن الجامعة ستتخذ في المستقبل إجراءات لضبط الأوضاع داخل الجامعة.

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان تأسس عام ١٩٩٨ من قبل مجموعة من الأكاديميين والباحثين والمحامين والناشطين في قضايا حقوق الإنسان. يسعى المركز إلى نشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح والمساواة من خلال الدراسات والأنشطة والأبحاث القانونية والاجتماعية المتعلقة بحقوق الإنسان ولا سيما الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ارتباطاً بالقوانين والمواثيق والأعراف الدولية بالإضافة إلى رفع وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون في فلسطين. كما يهدف المركز إلى تبني مداخل علمية ومنهجية لتأصيل وترسيخ قيم حقوق الإنسان في المجتمع والثقافة الفلسطينية، وترسيخ الثقافة الإنسانية في المجتمع العربي وتبسيط الضوء من خلال البحث النشط - على انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين والدفاع عن مبادئ الحريات الأساسية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية في مناحي الحياة المختلفة..

R C H R S